

التراث الأثري، مفهومه، أنواعه، أهميته، حمايته واستغلاله كثروة اقتصادية.

الأستاذ الدكتور/ عبد الكريم عزوق

مدير معهد الآثار-جامعة الجزائر-2-

التراث الأثري مفهومه:

رغم التعريفات المتعددة التي أطلقت على التراث الأثري إلا أنها تجتمع في كونه يجمع الذاكرة الجماعية الوطنية، لأن التراث يقتضي بالضرورة أن يشتمل على ذكر دلالة النقل و الاستمرار و التي هي في صميم معنى التراث من حيث اللغة و الاصطلاح، فالتراث الثقافي يعبر عن العادات و التقاليد لمجتمع من المجتمعات ، فهو يمثل الذاكرة الحية للفرد و المجتمع التي بها يمكن معرفة هويته وانتمائه الى شعب وحضارة من الحضارات .

و يجمع بين الشقين المادي و الفكري ويكون شهادات حقيقية ملموسة بذاكرته التاريخية و بالتالي فهو يعد من أكبر مظاهر الحضارة الإنسانية.

ومهما تعددت المصطلحات و التسميات من تراث ثقافي ،الممتلكات الثقافية، السلع الثقافية، فهي تشير عموما الى نفس الأشياء ، ولها أهمية استثنائية باعتبارها تراثا عالميا للإنسانية جمعاء لابد من حمايتها و المحافظة عليها.

إن التراث الأثري يشمل الممتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي، كالمباني المعمارية أو الفنية أو التاريخية بمختلف أنواعها وكذلك الأماكن الأثرية والتحف الفنية و المخطوطات و الكتب، كما تشمل أيضا المتاحف و دور الكتب الكبرى

و مخازن المحفوظات و حتى المخابئ المعدة لوقاية الممتلكات الثقافية المنقولة.

ونظرا لأهمية التراث الثقافي، فلقد أورد المشرع الجزائري تعريفا له و الذي جاء مضمونه على أن التراث الثقافي للأمة في مفهوم القانون الجزائري، يقصد به جميع الممتلكات الثقافية العقارية و العقارات بالتخصيص و حتى الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية أو لأشخاص طبيعيين أو معنويين، و حتى الموجودة في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية و الإقليمية الوطنية و الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة مند عصر ما قبل التاريخ كما تشمل أيضا الممتلكات الثقافية غير المادية.

ومما سبق يتضح أن التراث الثقافي يشكل ركيزة هامة في حياة الأمم و الشعوب كما يؤدي دورا هاما في ربط حاضر هذه الشعوب بماضيها ، كما يعد ارثا مشتركا للأجيال القادمة.

أنواعه: نذكر من أنواع التراث الثقافي ما يلي:

1_ التراث المادي الثابت:

ويتمثل في المعالم و المواقع الأثرية منها المباني ذات الطابع المدني و الديني و العسكري و التي تتميز بقيمتها و طابعها الأثري و التاريخي و المعماري و الديني و الجمالي، وعموما فهي تشمل جميع المعالم التاريخية و المواقع الأثرية و المجموعات الحضرية أو الريفية، ومنها المعالم التاريخية الظاهرة فوق سطح الأرض و التي ارتبطت بحادثة مهمة أو شخص مهم وهي تعتبر ضمن الموارد التراثية وتتفاوت أهميتها تبعا لعمر المعلم ونوعه وحالته .

اما عن المجموعات الحضرية أو الريفية والتي يطلق عليها القطاعات المحفوظة فهي عبارة عن منطقة تجمع لمجموعة من المباني التاريخية كالقصبات والمدن و القصور و القرى و المجمعات السكنية التقليدية و التي لها أهمية تاريخية أو معمارية أو فنية أو تقليدية .

2_ التراث المادي المنقول:

ويتمثل في القطع المنقولة والتحف الفنية و الناتجة عن الاستكشافات والأبحاث الأثرية في البر و تحت الماء و منها القطع الخزفية و الفخارية و الكتابات الأثرية و العملات و الأختام و الحلبي و الألبسة التقليدية و الأسلحة وبقايا المدافن و المخطوطات ووثائق الأرشيف .

3_التراث اللامادي :و يتمثل في الموارد الثقافية و المعارف و الابتكارات وممارسات المجتمعات. و للتراث اللامادي أهمية كبيرة للاهتمام به في ظل العولمة و التحول الاجتماعي، فهو تعبير صادق عن عادات وتقاليد و ثقافة الشعوب و هويتها وانتمائها الحضاري.

التراث المغمور بالمياه:

أو ما يعرف بالتراث الأثري البحري و الذي هو جزء من التراث الثقافي للإنسانية، وهو عنصر بالغ الأهمية في تاريخ الشعوب و الأمم، ولذلك بادرت منظمة اليونسكو لحمايته ضمن اتفاقية عام 2001م، و التي من مضمونها أن التراث الثقافي المغمور بالمياه هو جميع آثار الوجود الإنساني التي تتسم بطابع ثقافي أو تاريخي و ظلت مغمورة بالمياه جزئيا أو كليا، مثل المواقع و الهياكل و المباني و المصنوعات و السفن و الطائرات و حمولتها الى غير ذلك ، و بالتالي فإن كل هذا التراث البحري ينطوي على فائدة تاريخية و أثرية و فنية و علمية تدخل ضمن التراث الجزائري.

أهمية التراث الثقافي: يكتسي التراث الأثري أهمية كبيرة في جوانب نذكر منها:

الهوية الوطنية: إن المخلفات المادية للحضارات التي تعاقبت على أرض الجزائر ليست مجرد شواهد حجرية صامتة، و لكنها رموز لهوية متأصلة تغرس جذورها في أعماق التاريخ و تمتد عبر أحقاب الزمن، و حتى الاستعمار الذي ظل يشكك في هوية الجزائر و في

تاريخها الحافل بالأمجاد، و البطولات، واجهته آثار مازالت قائمة في العديد من مدن الجزائر الأثرية تؤكد أن هناك شعبا عرف كل طبقات الحضارة البشرية التي تراكمت على أرضه بدءا من عصور ما قبل التاريخ الى يومنا هذا، وكلها تعبر عن تاريخ ممتد وهوية صلبة ظلت تقاوم محاولات المستعمر طمسها و كانت الآثار و لاتزال عنوان هذه الهوية التي تعتبر أقدم عهدا من العديد من الدول الأوروبية. وعليه فإن الهوية الوطنية بالنسبة لعلم الآثار، تعني كل الشواهد المادية التي توجد تحت الأرض أو فوقها من ما قبل التاريخ الى يومنا هذا.

الأهمية التاريخية:

تعتبر الآثار تاريخ من نوع خاص، فهي تاريخ مادي، تاريخ ملموس و تاريخ حي ، وعليه فإن الآثار مصادر أساسية وحية لا يستغني عنها المؤرخ في الكتابة التاريخية فعن طريق الآثار يستطيع المؤرخ أن يؤكد أو ينفي بعض الأحداث التاريخية التي تناولتها أمهات الكتب فهي تقدم للمؤرخ الدعم المادي في الكتابة لأن الأثر من منظور المؤرخ دعامة مادية تحمل العديد من المعارف التاريخية و الأثرية و الفنية و الحضارية، و الآثار هي الواجهة التاريخية المشرفة للجزائر و خير دليل على أن للجزائر مكانة رائدة ضمن الحضارات العريقة للإنسانية و تجعل المواطن يعتز بماضيه المادي و التاريخي و بالتالي يعتز بوطنه .

الأهمية الاقتصادية:

يعتبر التراث الأثري مصدرا وثروة لاستغلاله في المجال السياحي و الاستثمار فيه، حتى يعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية ولن يتأتى هذا الا بتأهيل المواقع الأثرية لاستقطاب الزوار تشجيعا للسياحة الداخلية و الخارجية ، وهذا سيؤدي إلى أن تأخذ السياحة الثقافية مكانتها في المجتمع للمحافظة على هذا التراث.

حماية التراث الأثري :

لا بد أن نشير الى أن مسؤولية حماية التراث الأثري مسؤولية الجميع ضد أعمال النهب و التشويه و السرقة و التي تؤدي الى استنزاف الذاكرة الجماعية للإنسانية ، كما تعتبر حلقة مفقودة في التاريخ الحضاري للإنسانية، وإدراكا من السلطات العليا للبلاد واهتمامها المتزايد بالتراث الأثري و الثقافي المتنوع للجزائر، بادرت الى القيام بعدة اجراءات لحمايته نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر سن القانون رقم 04_98 المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي، بالإضافة الى انشاء متاحف جديدة تابعة لوزارة الثقافة و المجاهدين و إنشاء حظائر وطنية جديدة بالإضافة الى تظاهرات وطنية ودولية للتعريف بالتراث الجزائري ،كما تجندت العديد من فرق مكافحة تهريب التراث الثقافي على مستوى الدرك و الجمارك و الأمن الوطني لوضع حد للشبكات الاحترافية التي تستهدف المتاجرة بالتراث الإنساني نذكر منها:

جهود جهاز الدرك الوطني لحماية التراث الثقافي:

الدرك الوطني قوة مشكلة موضوعة تحت سلطة وزارة الدفاع الوطني و قد أولت أهمية كبيرة لحماية الممتلكات الثقافية الجزائرية كما تضمن مراقبة وقائية وردعية متواصلة لكافة أشكال المساس بالمعالم التاريخية و المواقع الأثرية المصنفة و غير المصنفة الواقعة في دائرة اختصاصها. ولها دور وقائي من خلال التواجد الفعلي الدائم لعناصر وحدات الدرك الوطني في الزمان و المكان وكذا الدوريات وزيارة المتاحف والمواقع الأثرية ، كما تعمل على ربط اتصالات مع حراس المواقع الأثرية و حثهم على التبليغ عن أي معلومات من شأنها المساعدة في حماية هذا الإرث الثقافي. كما لها دور ردعي من خلال ما تقوم به وحدات حراس الحدود في إبطال أية محاولة لتهريب التحف الفنية والأثرية خارج الوطن أو ادخال أخرى مهربة أو مستوردة بطريقة غير شرعية ، وتسعى جاهدة لوضع حد لكل الجرائم التي تمس بالآثار تنفيذا لنصوص القانون 04/98. ولذلك شرعت في إنشاء مكتب مركزي

وخلايا لمكافحة المساس بالتراث الثقافي لما يعرفه هذا النوع من الإجرام من تطور وتنظيم واحترافية ، ولقد تمكنت من استرجاع آلاف القطع المسروقة .

جهود الأمن الوطني في حماية التراث الثقافي:

أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني في نهاية سنة 1996 فرقة مركزية متخصصة في مكافحة المساس بالتراث الثقافي الوطني و تدعمت هذه الفرقة المركزية ب15 فرعا آخر ابتداء من سنة 2008 في الولايات الواقعة على الشريط الحدودي، كما سطرت المديرية العامة للأمن الوطني برنامجا وطنيا للتكوين المتخصص في مكافحة المساس بالتراث الثقافي من تربيصات وطنية ودولية نذكر منها التربيص التكويني تحت إشراف المكتب الفيدرالي للتحقيقات "FBI" و في سنة 2010 تربيص تكويني آخر تحت إشراف خبراء و ممثلين من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الإنتربول" موجه لإطارات الشرطة و بالتالي حققت ميدانيا نتائج طيبة نذكر منها: مكافحة السرقة ، والإتجار غير المشروع للقطع الأثرية، التحف الفنية و القطع القديمة، المتاحف، تخريب ونهب المواقع الأثرية، مراقبة محلات بيع اللقى و التحف الفنية.

وتعمل بالتنسيق مع المصالح المختصة لوزارة الثقافة و على المستوى الدولي تتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية عن طريق المكتب المركزي الوطني « BCN Alger » و لقد تمكنت من استرجاع آلاف القطع المسروقة و المهربة الى الخارج.

جهود الجمارك الجزائرية في حماية التراث الثقافي:

تتدخل ادارة الجمارك بطرق عدة لغرض احترام التشريع و التنظيم المسير للممتلكات الثقافية وردع كل المحاولات التي تهدف الى مخالفة القانون و المتاجرة و التصدير غير الشرعي للتراث الثقافي و تحرص على أن تأخذ كل عملية متعلقة بالتراث الثقافي الشروط القانونية التنظيمية المعمول بها، كما يحق لها الحجز الاحترازي التحفظي للقطع المشتبه فيها ومن

مهامها أيضا مكافحة التهريب ولذلك تم انشاء فرق متخصصة لحفظ التراث الثقافي نظرا للمكانة التي يحتلها التراث الثقافي و خاصة بمنطقة الجنوب حيث قامت المديرية العامة للجمارك بموجب المقرر رقم 9 المؤرخ في 4 أفريل 2005 على انشاء فرقتين جهويتين في كل من ولايتي تمنراست و إليزي لحماية التراث الثقافي للأهقار و الطاسيلي مع الحرص على حسن احترام التشريع و التنظيم لحماية التراث.

استغلال التراث الأثري كثروة اقتصادية:

تعتبر السياحة من القطاعات الحساسة و الاستراتيجية التي يعول عليها في تنمية الاقتصاد الوطني، ولا يخفى على أحد بأن هناك اهتماما متزايدا بقطاع السياحة في الآونة الأخيرة من طرف المشرفين و المسيرين لهذا القطاع. وبالنظر للمقومات السياحية المتعددة في الجزائر فإن هناك مجموعة من الآليات ان توفرت بإمكانها أن تعطي دفعا اضافيا للسياحة الثقافية لتشجيع السياحة المحلية أولا ثم السياحة الخارجية من توفير كل الظروف التي من شأنها أن تدفع بالسائح الى زيارة هذه المواقع و نذكر منها:

_ العمل على الإشهار بوجود هذه المواقع عن طريق القيام بمطويات خاصة بالموقع

و المناطق المجاورة له، من صور و مواقع طبيعية ،بالإضافة الى الفنادق .

_ تخصيص صفحات عبر شبكة الأنترنت للمواقع الأثرية .

_ القيام برحلات مدرسية تلمس جميع الأطوار الابتدائية و المتوسطة و الثانوية للتعرف على تنوع و قيمة التراث السائد بالمنطقة.

_ تسييح المواقع و تزويدها بباب لتنظيم الدخول الى المواقع الأثرية.

_وضع لافتات شارحة لمكونات الموقع عند مدخله مع تزويدها بنبذة تاريخية عن المكان و تحديد كيفية المسار في الموقع حتى لا تكون الزيارة عشوائية خاصة في غياب المرشد السياحي.

_تكوين مرشدين سياحيين على دراية بمكونات الموقع و ما يحيط به من معالم.

_وضع فرق خاصة تسهر على سلامة ونظافة الموقع .

_ ضرورة انشاء أماكن خاصة قرب الموقع حتى يستطيع الزائر الأكل و الراحة و توفير النقل العمومي لتسهيل التنقلات مثل فتح دكاكين خاصة تقوم بالصناعات التقليدية سواء في مجال الحلى و النسيج و الفخار و غيرها.

_ تشجيع دراسات علمية حول المنطقة في المجال الأثري و التاريخي و المعماري

و السياحي لجمع أكبر كم من المعلومات حول المنطقة و العمل على نشرها على نطاق واسع.

_ القيام بعملية جرد شاملة لجميع المعالم الموجودة لتحقيق قاعدة بيانات متنوعة تفتح الباب على العديد من الدراسات.

_إنشاء متاحف محلية خاصة بالمواقع تعرض بها أشرطة وثائقية عن تاريخ المنطقة.

_ إعادة تشكيل اللقى و الأدوات التي لم يبق لها أثر إلا في صور الأرشيف أو الكتب

و المراجع القديمة إحياءاً للحرف و الصناعات التقليدية القديمة.

_ التفكير في إعادة تهيئة بعض النماذج من العمائر، من مساجد وزوايا و مساكن و قلاع، وهذا يسمح بالتعرف على الوحدات المعمارية المكونة لها بشكل واضح، كما يعمل على إعادة إحياءها.